باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

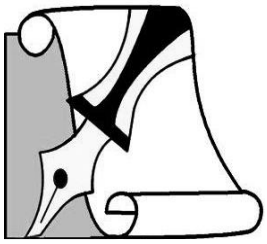

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

نتنياهو يترنّح ويلجأ إلى جنون القتل

1 – مدخل:

جاءت عملية "طوفان الأقصى" البطولية التي قامت بها حركة حماس ونخبة من الفصائل الجهادية الفلسطينية، في ظل حالة من الهشاشة غير المسبوقة في كيان الاحتلال، لتزيد من عمق الأزمة السياسية فيه، وتعزّز مسارات انعدام الثقة بالقيادات العليا، خاصة الأمنية والعسكرية. وبشكل مفاجئ، وجد كيان الاحتلال نفسه وسط حرب من نوع مختلف تماماً، وهو في ذروة أزمته الداخلية، إثر عودة بنيامين نتنياهو لرئاسة الحكومة، حيث تتنوّع أسباب هذه الأزمة وتصل إلى مستويات عميقة، سياسياً واجتماعياً وفكرياً. ومع انهيار منظومة القيادة والسيطرة الإسرائيلية في منطقة قطاع غزة، بادرت القيادة الإسرائيلية إلى شنّ حملة قصف جوي مجنونة وواسعة النطاق على القطاع، طاولت أبنية سكنية ومستشفيات، وأبرزها المستشفى الأهلي المعمداني ومساجد وكنيسة غزة الأرثوذكسية، وقوافل المدنيين النازحين، وقتلت وجرحت وشرّدت الآلاف منهم، وغالبيتهم من الأطفال والنساء. وقد ردّت المقاومة الفلسطينية بقصف مستوطنات «الغلاف» وعسقلان، وبلغت صواريخها تل أبيب والقدس، وأعلنت جهوزيتها لمواجهة أي توغّل بري. وعلى هذه الخلفية، اعتبر العديد من التحليلات الإسرائيلية أن رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، بات غير مؤهّل وفاقد للسيطرة على أقواله وأفعاله، خاصة إثر التغريدة الشهيرة التي نشرها، قبيل الفجر، ثم تراجع عنها، وكتب فيها أن قادة الأجهزة الأمنية، وخاصة رئيس الشاباك ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، لم يُحذّروا من هجوم حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وأضاف نتنياهو: "على العكس من ذلك، قدَّر جميع قادة المنظومة الأمنية، بمن فيهم رئيس شعبة الاستخبارات ورئيس جهاز الشاباك، أنّ حماس جرى ردعها وتهتم أكثر بالتسوية"، مؤكّداً أنّ هذا التقييم قُدّم "مرّة تلو المرّة" إليه وإلى الحكومة حتى وقت قريب من اندلاع المواجهة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول.

وفي هذا المجال، رأى المحلّل السياسي رافيف دروكر، بمقاله في صحيفة "هآرتس"، أنه لا توجد أي طريقة لإنجاز الهدفين المتناقضين المعلن عنهما إسرائيلياً، وهما: القضاء على "حماس" وتحرير الأسرى. ومن المفروغ منه أن "حماس" لن تُوافق على هذه المجريات إلاّ في حال "علِمت أن إسرائيل قد تخلّت عن عزمها بالقضاء عليها. وبعد أن تهدر المزيد من الوقت، عندها ستفقد إسرائيل الشرعية القومية في النهاية وأعباء

اقتصادها ستكون كبيرة للغاية". وقال الكاتب: "يجري حالياً دفع فكرة تسمح بصفقة تبادل أسرى كبيرة، الجميع مقابل الجميع، وبعد ذلك البدء بحرب تدمير حماس". لكن دروكر وصف هذه الفكرة بأنها "هذيان"؛ واعتبر أن "أسرى حماس مهمّين لها، لكن هذا ليس الهدف الأعلى. ومن المحظور مقارنة الوضع الحالي بصفقات الماضي. فهدف حماس الأعلى الآن هو البقاء والحفاظ على الحكم. والصفقة الشاملة لن تُبرم إلاّ حين تكون متأكّدة من أنه لن يكون بإمكاننا الدخول إلى عملية عسكرية بريّة واسعة للقضاء عليهم". والسؤال الأكبر في هذا الخيار هو ما إذا كان الجيش الإسرائيلي قادراً أصلًا على تنفيذ المهمة، بحسب رأيه. واعتبر دروكر أن "الهجوم الإسرائيلي تأخّر. والآن في أعقاب مركزية عائلات المخطوفين في الخطاب العام، تراجع كابينيت الحرب خطوة إلى الوراء، وقرّروا المراهنة على نصف حل: اجتياح بري أولًا – ربما تشعر "حماس" بالضغط، وربما تتم إعادة المخطوفين رغم كل شيء. وليتني مخطئ، لكن من الجائز أنه في نهاية هذه الطريق الهجينة سنحصل على نتيجة سيّئة في جميع العوالم: لا التسبّب بانهيار "حماس" ولا استعادة المخطوفين". وتشهد قضية الأسرى توسعاً في توظيفها، داخلياً وخارجياً، للضغط على نتنياهو ودفعه لتقديم تنازلات للمقاومة الفلسطينية مقابل الإفراج عن أسرى الاحتلال. وقد استطاع أهالي الأسرى تشكيل هيئة تنسيقية لإدارة الموقف لديهم وتنظيم مظاهرات بدأت تتّسع مع الوقت؛ وقد بلغت خلال الأيام الأخيرة ذروة متقدمة في الضغط عليه في أعقاب تصريحات الناطق باسم كتائب القسام أبو عبيدة، ومن ثَمَّ جرى إعطاء التصريحات دفعة من الجديّة والتأثير عبر تصريح لقائد حماس في غزة يحيى السنوار، الذي عبّر عن استعداد حركة حماس لعقد صفقة أسرى شاملة بإطلاق سراح جميع أسرى الاحتلال مقابل الإفراج عن جميع الأسرى الفلسطينيين. وقد أثارت هذه التصريحات البيئة الداخلية للاحتلال بشكل كبير، إذ شكّكت بمصداقية نتنياهو وبجديّة الحكومة في إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين؛ وأثارت النقاش حول التمييز بين هويّات الأسرى ومَن يشكّل أهمية أكثر؛ أولئك الذين يحملون الجنسيات الغربية والأمريكية بالتحديد، أم الأسرى الإسرائيليون الذين لا يملكون سوى جنسيتهم؟. وتشكّل هذه القضايا مجرّد بداية لمسار طويل من الخلافات الداخلية وفتح الحسابات وفقدان القدرة على ضبط النفس والسيطرة لدى قادة الاحتلال، وخاصة نتنياهو.

2 – نتنياهو لم يعد مؤهّلًا ويفقد السيطرة:

نشرت صحيفة بلومبيرغ الأميركية مقالاً للكاتب ماثيو إغلسياس، عدّد فيه الفوائد التي تجنيها إسرائيل إذا استقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، داخل إسرائيل وخارجها، خاصة في الولايات المتحدة. وأوضح إغلسياس أنه إذا تنحّى نتنياهو، فسيكون ذلك بمثابة دفعة كبيرة للمكانة السياسية الداخلية للرئيس

الأميركي جو بايدن. فقد فرض نهج نتنياهو، الذي تقارب مع اليمين الشوفيني المتطرف في إسرائيل، خياراً استقطابياً داخل كثير من القوى السياسية. وذكر إغلسياس أن رسالة حماس للفلسطينيين هي أن المقاومة المسلّحة هي الطريق الوحيد القابل للتطبيق ولنيل حقوقهم؛ ونتنياهو لم يقل أو يفعل أي شيء إلّا لحرمانهم من توظيف هذه الفكرة، طوال حياته المهنية.

وعلى الصعيد الداخلي الإسرائيلي، يوضح الكاتب، هناك أضرار واضحة لاستمرار نتنياهو في منصبه. فعندما دعا إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال لحظات الأزمة، ردّ عليه يائير لابيد، زعيم أكبر حزب معارض، بأنه مستعد للانضمام فقط إذا طرد نتنياهو الأحزاب اليمينية المتطرفة الصغيرة في ائتلافه من الحكومة، وهو ما رفضه نتنياهو – فهو بحاجة إلى اليمين المتطرف لأنهم دعموه خلال حروبه مع القضاء الإسرائيلي وفي صراعاته الشخصية مع تهم الفساد– لذلك رفض لبيد العرض. وأشار الكاتب إلى أنه لو لم يكن نتنياهو يقود الليكود شخصياً، لتمكّنت إسرائيل من تشكيل حكومة وحدة وطنية مناسبة لا يكتب الوزراء فيها تغريدات حول رغبتهم في تهجير جميع سكّان غزة بشكل دائم.

في ظل الإجماع الإسرائيلي – الأميركي على أهداف الحرب ضد قطاع غزة وإسقاط حكم "حماس"، أفاد تقرير صحافي أميركي أوردته مجلة بوليتيكو الأميركية بأن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، تعتقد أنه لم يتبقّ لبنيامين نتنياهو سوى وقت محدود في منصبه، رئيساً للحكومة الإسرائيلية. وذكرت أن "توقّعات الإدارة الأميركية تُرجِّح بقاء نتنياهو في منصبه بضعة أشهر أو حتى انتهاء القتال فقط؛ رغم عدم القدرة على التنبّؤ بالسياسة الإسرائيلية". في المقابل، قلّل مسؤول في البيت الأبيض من أهمية هذه الأحاديث عن مستقبل نتنياهو، وقال إنها مجرّد تكنهات، وشدّد على أن تركيز الإدارة ينصبّ بشكل مباشر على دعم أمن إسرائيل. لكنه أوضح أن "قبضة نتنياهو المهتزّة" في السلطة تكون دائمًا "في الخلفية" خلال المحادثات الداخلية لإدارة بايدن حول الشرق الأوسط. وبحسب مصادر المجلة، يتواصل المسؤولون الأميركيون مع عضو "حكومة الطوارئ" الإسرائيلية، بيني غانتس، ورئيس الحكومة الأسبق نفتالي بينيت؛ وقال المسؤول الأميركي السابق إن رئيس المعارضة ورئيس الحكومة السابق، يائير لبيد، من بين شخصيات إسرائيلية أخرى يتواصل معها الأميركيون للبحث في المستقبل. وبحسب المجلة، طُرح مصير نتنياهو السياسي في اجتماعات البيت الأبيض الأخيرة التي شارك فيها بايدن، وفقًا لاثنين من كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية. وشمل ذلك المناقشات التي جرت منذ رحلة بايدن إلى إسرائيل، حيث التقى بنتنياهو. وأضاف المسؤولان أن "بايدن ذهب إلى حد مشاركة نتنياهو بأنه يجب عليه التفكير في العِبر من الحرب التي سيتقاسمها مع من سيخلفه في منصبه".

ونقل التقرير عن عضوين في مجلس الشيوخ الأميركي، قولهما إن هناك محادثات جارية لإنشاء قوة متعددة الجنسيات في غزة بعد قضاء إسرائيل على حركة "حماس".

وفي سياق ذي صلة، أشارت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، إلى اختلاف بين الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية، بشأن مقترَح نقل السيطرة على قطاع غزة إلى السلطة الفلسطينية، بعد انتهاء الحرب. وتطرّق وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، بوضوح إلى هذا الاقتراح ووصفه بأنه "منطقي للغاية"، فيما يرفض مكتب نتنياهو التعامل مع الموضوع؛ كما تعارضه عناصر أخرى في الائتلاف الذي يشكّل الحكومة الإسرائيلية بشدّة. ولفت إلى أن هذا "يتطلّب خطوات لتعزيز السلطة الفلسطينية، وتغيير أساليب عملها، وأن السيناريو لجلْب السلطة إلى غزة يجب أن يكون تدريجيًا: في البداية فقط في المجال المدني، وفي النهاية المسؤولية الأمنية أيضًا؛ ولم يحدّد فترة زمنية للعملية"، وفق "هآرتس". وترفض حكومة نتنياهو التطرُّق إلى هذه القضية، بدعوى أن هذا ليس وقتاً مناسباً بالتزامن مع استمرار "القتال ضد حماس". وبينما كان مكتب نتنياهو قد قال ردًّا على منشورات تفيد بوجود مناقشات في إسرائيل حول هذه القضية: "لقد حدّد رئيس الحكومة نتنياهو الهدف: القضاء على حماس. كلّ الحديث عن قرارات لإسرائيل لتسليم قطاع غزة للسلطة الفلسطينية أو لأي جهة أخرى، كذبة"؛ لكن على الرغم من هذا النفي القاطع، يُدرك كبار المسؤولين في إسرائيل، أنه لن يكون من الممكن تجاهُل هذه القضية بشكل كامل لفترة طويلة.

3 – العجز السياسي:

كتبت الوزيرة السابقة في حكومات نتنياهو، ليمور ليفنات، في مقال نشرته في صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن "رئيس الحكومة هو القائد الأعلى للجيش ولمئات آلاف الجنود الذين يحاربون الآن أو ينتظرون الدخول إلى قطاع غزة. كيف سيتمكّنون الآن من الاعتماد عليك، بنيامين نتنياهو؟ وكيف سيعتمد عليك أفراد عائلات المخطوفين؟". وأضافت أن "هذه التغريدة الرهيبة، التي أنت كتبتها بنفسك، في حسابك في تويتر، واتّهمت رئيس الشاباك، رئيس أمان، وقادة أذرع الأمن، بأنهم لم يحذّروا أمامك بشأن نوايا الحرب من جانب حماس، كانت ذروة حملتك من أجل أن تُبعد عن نفسك أي مسؤولية عن الإخفاق الرهيب في 7 أكتوبر". وتابعت: "لقد عارضتُك وصوتّ ضد قسم من قراراتك في الحكومة، سويّة مع وزراء آخرين من الليكود، خلافاً لوزراء الليكود اليوم، الذين يعلمون أنك فقدت قدراتك لكنهم يصمتون كالسمك". وتضيف ليفنات قائلة: "إن أنصارك يسيرون خلفك مثل السير وراء زعيم طائفة دينية. ويرفضون أن يروا أن نتنياهو الذي كان في الماضي حكيماً جداً، السفير الأذكى لإسرائيل في الأمم المتحدة، وزير المالية الناجح في الماضي... قد تبخّر؛ ويوجد مكانه هنا

رئيس حكومة عاجز، يحرّض ويزرع خلافات داخلية، يفكّك مؤسسات الدولة وحرّاس العتبة بواسطة تعيين أشخاص غير جديرين. لا يا بيبي، لا يمكن الاعتماد عليك. أنت غير مؤهّل. أعِد المفاتيح. الآن".

أما محلّل الشؤون الحزبية في صحيفة "هآرتس"، يوسي فيرتر، فقال : "إن على نتنياهو الاستقالة فوراً لأن هذه مصلحة إسرائيلية". وفي أعقاب تغريدته يبدو أن : "التخوّف الكبير هو من أن نتنياهو ليس مسؤولاً عن أفعاله ولا يسيطر على أقواله. وفي الفترة الصعبة التي تمر بها إسرائيل، يسيطر عليه شخص ما ويتحكم به أحد ما"، في إشارة إلى زوجته وابنهما يائير.

أما الكاتب في موقع "زمن إسرائيل"، دانيال هاكلاي، فانتقد العجز السياسي لقيادة نتنياهو، وتساءل: حتى إذا تحقّق الهدف الاستراتيجي المتمثل بتحطيم القدرة العسكرية لحماس بالفعل ، فهل نحن مستعدّون لما سيحدث في اليوم التالي؟ وماذا عن الضفة الغربية؟ وما هي السياسة تجاه الفلسطينيين بشكل عام؟ وهل سيفهمون أنه لم يعد من الممكن تجاهلهم وإذلالهم، وغضّ الطرف عن القضية الفلسطينية؟".

ليلاخ سيغان، الكاتبة في صحيفة معاريف، من جهتها ، ذكرت أن "الكلمة الأكثر ملاءمة لما تشهده الدولة منذ تنفيذ الهجوم، هي الفوضى السائدة في الجبهة الداخلية، والغضب الكبير على الحكومة الضعيفة، وحالة من الهشاشة، وشعور الجميع بأن الدولة على حافة الهاوية؛ لأننا جميعاً مُعرّضون للخطر، بعد أن تعرّضنا لضربة مروعة، وربما نفقد القدرة على التعافي منها؛ لأن يوم السابع من أكتوبر غيّر حياة العديد منّا؛ فما كان ليس ما سيكون، ومن الجيّد التفكير في سيناريوهات مستقبلية بين الحين والآخر". وأضافت أن "إعلان قادة الشاباك والجيش وأمان مسؤوليتهم عن الإخفاق، جاء عكس سلوك الحكومة، التي يُدرك أعضاؤها أن إعلانهم هذه المسؤولية ستكون له عواقب، رغم أنه ليس الوقت المناسب للتعامل مع هذا الشان الآن. ولذلك، فإن الاستقالة المتوقعة لأولئك الثلاثة ستبقى معلّقة عندما يتحمل المستوى السياسي المسؤولية عن كل ما حدث هنا؛ لأن هذه الكارثة تتطلب اتخاذ قرار المسؤولية، وإذا تم السماح للمستوى السياسي بأن يغادر من دون أن يُصاب بأذى، فسيكون تصرفاً غير مسؤول".

ورأى كالمين ليبسكيند، الكاتب اليميني في صحيفة معاريف، أن "هجوم السبت أتى نتيجة لما حصل في اتفاق أوسلو، والانسحاب من لبنان، وفك الارتباط عن غزة، وقد حان وقت الاعتراف بأن التجربة السياسية الإسرائيلية فشلت، بزعم أن التراجعات تعطي دفعة للفلسطينيين، ومن يهرب من المقاومة، فسوف تلاحقه؛ لأن الساسة الإسرائيليين والأمنيين والإعلاميين مُصابون بالمفاهيم القديمة التي قادت الاحتلال إلى الكارثة". وتفيد تقارير نشرتها الصحف الإسرائيلية بأن شعبية رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في تراجع مستمر، منذ شن الحرب على قطاع غزة، في السابع من تشرين الأول/أكتوبر. وهذا التراجع ليس في صفوف

المعارضة فقط، وإنما داخل حزب الليكود نفسه الذي يتزعمه . فقد كان الاعتقاد في الليكود، في أعقاب هجوم حماس، أن نتنياهو سيسجّل "صورة انتصار" تعيد إليه صورة "الزعيم القوي"؛ وبعد ذلك توقّفوا عن الدفاع عنه، وانتقلوا الآن إلى مهاجمته، وفق ما ذكرت صحيفة "هآرتس"، التي نقلت عن وزير من الليكود قوله إن "أي قرار اتخذه نتنياهو في السنتين الأخيرتين كان سيّئاً. وبضمن ذلك الإصلاح (خطة إضعاف جهاز القضاء). وهو إما أنه لم يقرّر، أو أنه اتخذ قرارات سيّئة". وقال الوزير نفسه، إنه "يوجد توافق آراء حول حقيقة أن نتنياهو سيرحل بعد الحرب. والليكود يستعد حالياً إلى وضع رأس نتنياهو على طَبَق من أجل إنقاذ الحزب. وإذا لم يستخلص نتنياهو العِبر، فإن آخرين سيستخلصون العِبر مكانه". إلا أن أقليّة في الليكود يعتقدون أن نتنياهو سيرحل طواعية في نهاية الحرب. وقال الوزير إنه "حسبما أعرف رأسه الأعوج، فإنه سيدّعي أنه يريد حالياً التحقيق وتقصّي الحقائق وما إلى ذلك. وأنا شخصياً لن أسمح له بذلك". وفيما يهدّد وزراء من الليكود بالاستقالة من مناصبهم، إلّا أنه يُستبعد الآن أن يُقدموا على خطوة كهذه. وبرغم ذلك، فإن الشائعات تشير إلى أن هؤلاء الوزراء هم: ياريف ليفين، ميكي زوهار، يوآف كيش، آفي ديختر ونير بركات. ولم ينف أي من هؤلاء الوزراء إمكانية استقالتهم، إلاّ أن أياً منهم لا يدافع عن نتنياهو. وأضاف: "أنا أعتمد على الكابينيت مع آيزنكوت وغانتس. وبالمناسبة، آيزنكوت هو الأكثر هجومية بينهم. وغانتس هادئ. ونتنياهو، كعادته، الجبان الأكبر؛ وهو سينفّذ ما يقوله له المستوى العسكري". وفي المختصر، إن تخبّط نتنياهو الواضح في إدارته للمشهد المضطرب والمعقّد في إسرائيل سيُعجّل بالقضاء عليه سياسياً، الأمر الذي يفسّر لجوءه اليائس للاستعانة بخطاب توراتي أصولي متشنّج ليثير حماسة الدعم والتأييد له من أعضاء كتلته اليمينية الأصولية المتطرفة، بالإضافة إلى اليمين المسيحي الصهيوني الإنجيلي في الغرب. وإذا ما قامت إسرائيل بإجراء «جردة» دقيقة وعميقة وموضوعية لنتائج ما بعد 7 أكتوبر حتى اليوم، ستجد أنها خسرت بامتياز معركة "المهابة" في ساحات العلاقات العامة، وفقدت أيضاً قيمة كبرى كعلامة ثقة ومهنية واحترافية فيما يخص آلتها العسكرية والاستخباراتية التي كانت تروّج لها أنها بمستوى مثيلاتها في دول الغرب الكبرى، ليتبيّن أنها أشبه بدول العالم الثالث، وخصوصاً إذا ما أخذنا في الاعتبار أن قوات المشاة وسلاح المدرّعات والدبّابات في الجيش الإسرائيلي لم يتم اختبارها منذ غزو لبنان في عام 1982، مما يعني عملياً أنها خارج الخدمة، وهذا يفسّر سبب التردد في الإقدام على العملية البريّة في غزة بسبب فقدان الثقة بالقيادة السياسية والاستخباراتية وفي قدرات الجيش الفعلية وإمكانية تفوّقه عسكرياً.

لقد تحطّم معبد أسطورة إسرائيل المبني على كونها قوّة لا تُقهر. فإسرائيل تحارب لأجل معركة خاسرة؛ ليس لكونها لا تملك الآلة العسكرية ولا الثراء المطلوب ولا العلاقات الدبلوماسية الفعّالة والمؤثرة، ولكن لأن أهداف

حربها مبنيّة على سياسات فاشلة، وعلى فكرة جعل الفلسطينيين لا قيمة لهم وغير آدميين وغير مرئيين للعالم؛ وهذه أهداف لا يمكن لأي عملية عسكرية أن تنجح في تحقيقها. وحتى لو كسبت إسرائيل هذه الجولة من المعركة، فإنها حتماً خسرت الحرب، خاصة أن الانقسام الذي أدّى إلى تآكل الشارع السياسي فيها، ينتقل كالسرطان داخل أجسام أجهزة الجيش والاستخبارات بشكل غير مسبوق في تاريخها، مما ساهم في هزيمتها قبل أن تقاتل. ومن أجل ذلك، شكّك المحلّلون الإسرائيليون في التصريحات التي أدلى بها كلٌ من رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن، يوآف غالانت، وعضو "كابينيت الحرب" بيني غانتس، خلال مؤتمر صحافي مشترك حول طبيعة الحرب على غزة والتعهد بتحرير الأسرى والرهائن، وكذلك بما يتعلق بنتائج توغّل القوات الإسرائيلية في قطاع غزة. وفي السياق، رأى المحلّل السياسي في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ناحوم برنياع، أن "التوغّل البري أكبر ممّا وُصف وأصغر من الانطباع الذي صنعه نتنياهو وغالانت وغانتس خلال المؤتمر الصحافي" . وأضاف أن الحرب التي تشنّها إسرائيل على قطاع غزة "بعيدة جداً عن كونها حرب استقلال ثانية، مثلما ادّعى نتنياهو وزملاؤه في الكابينيت. ففي حرب الاستقلال، حاربت إسرائيل على وجودها؛ وهي لا تحارب على وجودها الآن. إنها تحارب من أجل استعادة المخطوفين، وإزالة التهديد من جانب منظمة إرهابية، وترميم قوّة ردعها تجاه أعداء في المنطقة. وهذه ثلاث مهمات من الوزن الثقيل، وثمّة شك في ما إذا كانت الحكومة ستنجح في إنجازها". وبحسب برنياع، فإن التوغّل البري "لا يهدف إلى دفع صفقة (تحرير) المخطوفين... ومن الناحية العملياتية، فالعملية العسكرية البريّة هي خطوة منفصلة، ولا علاقة لها، في هذه المرحلة على الأقل، بتحرير المخطوفين. وعندما قرّر الكابينيت المصادقة على هذه العملية العسكرية، أقرّ سلّم أولويات: استهداف حماس أولاً، والمخطوفون لاحقاً. وقيل للعائلات إن سلّم الأولويات معاكس؛ المخطوفون أولاً، والدخول البريّ لاحقاً". وتابع أنه ربما يكون قرار الدخول بقوّة كبيرة إلى قطاع غزة مبرّر. فالمفاوضات بوساطة قطر ورعاية الأميركيين لم تُثمر. والأمر غير العادل هو زرع الأوهام في عيون عائلات المخطوفين والجمهور. والمخطوفون، الذين يُقدّر عددهم حالياً بـ240 وربما أكثر، وصلوا إلى غزة بذنبٍ ارتكبته الدولة. وعائلاتهم التقت مع نتنياهو من أجل المطالبة بأن يتحمّل المسؤولية. ولا أفهم لماذا حضرت زوجة نتنياهو والوزيرة ميري ريغف اللقاء، وغاب عنه سكرتير نتنياهو العسكري. وأخشى أن نتنياهو لا يزال غير مُدرك للحدث".

4 – أهداف ورغبات نتنياهو:

على الرغم من السقف العالي الذي وضعه نتنياهو للعملية العسكرية التي تحوّلت إلى حرب دموية وحشية ضد قطاع غزة، بشراً وحجراً ، الأمر الذي تجلّى في تصريحات على غرار "القضاء على حماس وسحقها" و"تفكيك حماس وتقويض سلطة حكمها"، فإن الأهداف السياسية لهذه الحرب، كما يراها العديد من المعلّقين والمراقبين، ما زال يشوبها الغموض وعدم الوضوح؛ وبالتالي فإنها تفتح الباب على العديد من التفسيرات والتأويلات المتباينة وحتى المتناقضة للأهداف والمهمات العسكرية المرجوّة منها، وتجعل سقفها العالي المعلن عنه مسألة مفتوحة وقابلة للنقاش. وفي هذا المجال، أورد موقع "واينت" التابع لصحيفة "يديعوت أحرونوت" أن بعض الوزراء الأعضاء في "المجلس الأمني الموسّع" اشتكوا من أن الخطة المتعلقة باستمرار الحرب والمناورة البريّة هي خطة مقلّصة جداً، بينما برزت خلافات عميقة في الرأي بين الوزراء الأعضاء في المجلس الأمني المصغّر (كابينيت الحرب) الذين دافعوا عن هذه الخطة، وبين الوزراء غير الأعضاء فيه، في حين أوضح وزير الأمن، يوآف غالانت، أن إسرائيل غير معنيّة باحتلال قطاع غزة. وأثار التلكؤ في الانتقال إلى العملية البريّة العديد من علامات الاستفهام المتعلقة بتردد وتخوّف الجيش الإسرائيلي والقيادة السياسية التي يقف على رأسها نتنياهو، من تعثّر هذه العملية وإلحاقها خسائر كبيرة في صفوف جنوده، مما سيضيف فشلاً آخر على الفشل الذي لحق بهم وكان سبباً للحرب.

وفي هذا السياق، أورد المحلّل السياسي في صحيفة "هآرتس"، يوسي فيرتر، أن أوساطاً مختلفة في حزب الليكود الحاكم غير واثقة من أن نتنياهو سيذهب هذه المرة حتى النهاية وينفّذ ما وعد به عام 2008 بالقضاء على حماس، ويقولون إنه "يخاف من القيام بذلك". وهذه الأوساط أعربت عن تخوّفها من قيام نتنياهو بمناورة لكي لا يُنهي المهمة في قطاع غزة، على حدّ تعبيرها. ونقلت "هآرتس" على لسان مصدر ليكودي مطّلع على قضايا الأمن والاستخبارات، قوله إن "نتنياهو يقصد القيام بعملية جديّة في قطاع غزة، لكنها موضعية، وهو يتحدث عن عملية استراتيجية وتاريخية. لكن ممّا أسمع من مصادر مختلفة، فإن ذلك لن يحدث". وأضاف المصدر أن نتنياهو سيقول: "قوّضنا وقضينا وجلبنا هدوءاً لأجيال قادمة"؛ ولكن سيقوم مرة أخرى بعمل جزئي فقط، وهو ما أكّده ل "هآرتس" عضو كابينيت ليس من الليكود، قال إنه لا يرى تطابقاً بين التصريحات وبين الخطط العسكرية، بينما يُذكّر عضو كنيست آخر من الليكود بما حدث خلال عملية "الجرف الصامد" عندما طالب الجمهور بعملية واسعة، فقام نتنياهو بتسريب قائمة تشير إلى مقتل 400 جندي في هكذا عملية، ما أدّى إلى الخوف وتراجع الضغط الشعبي.

في إسرائيل يلومون نتنياهو الآن، ويُحمّلونه مسؤولية تعاظم قوة حماس بصفته صاحب توجه تقوية حماس وإضعاف السلطة الفلسطينية. وفي الحقيقة، فإن سياسته هي جزء من استراتيجية اليمين الإسرائيلي التي تقوم

على تفكيك القضية الفلسطينية بواسطة تكريس الانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني؛ وبالتالي عزل غزة وضم أجزاء واسعة من الضفة لإسرائيل، والقضاء بصورة مُبرمة على إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة. وبالإضافة إلى مثول هذه الاستراتيجية أمام نتنياهو في التعاطي مع الحرب على غزة، على الرغم من دافع الانتقام الكبير في صدره، فإنه هو الوحيد من بين القيادة السياسية والعسكرية الذي لم يعترف بالفشل ويأخذ مسؤوليته على عاتقه مثلما فعل الآخرون، وهو ينظر إلى ما بعد الحرب على غزة وتأثيرها على مستقبله السياسي، خاصة وأنه فشل في ضم جميع أحزاب المعارضة إلى حكومة الطوارئ التي شكّلها، وفي مقدّمتها حزب المعارضة الأكبر "يش عتيد" برئاسة لابيد ، الذي اشترط دخوله بإخراج زعيمي حزبي الصهيونية الدينية، سموتريتش وبن غفير، منها، وهو ما رفضه نتنياهو.

وفي السياق، يقول يوسي ميلمان، رداً على التصريحات الإسرائيلية المجلجلة، إن الشعور بالانتقام ليس بديلًا عن الاستراتيجية واتخاذ قرارات عقلانية تستند إلى رجاحة الرأي وليس من الممكن والمرغوب فيه؛ وهو يرى أن الرغبة الجامحة لدى كل من نتنياهو وغالانت ووزراء آخرين، بضرورة قتل عناصر حماس وإبادة سلاحهم، تهدف بالأساس إلى إشباع رغبة الرأي العام الإسرائيلي بالانتقام في أعقاب الغضب والصدمة وفقدان التوازن الذي أصابه. ويشير يوسي ميلمان، الخبير في قضايا الأمن، في مقال نشرته "هآرتس"، إلى أن إسرائيل تراوح مكانها على الرغم من تجنيد 350 ألف جندي ومرور أسبوعين تقريباً، فإن العملية البريّة لم تخرج إلى النور بعد؛ وهو يرى أن هذا الانتظار يعكس ضعفاً وتردّداً، ويُضعف من التفويض والشرعية العالمية الممنوحة لإسرائيل حتى الآن. ويقول ميلمان إن حماس تمتلك 20 ألف مقاتل و30 ألف صاروخ. وبحساب بسيط، فإن القضاء على قوّتها البشرية والصاروخية يحتاج إلى شهرين من القتال في قلب قطاع غزة؛ والسؤال المطروح هنا: هل تستطيع إسرائيل تجنيد احتياطي 350 ألف جندي لمدة شهرين؟ وهل هي تضمن أن تكون نتيجة الحرب القضاء على القوة البشرية والصاروخية لحماس، وألّا تُطلق في نهاية الحرب الصواريخ إلى تل أبيب مرة أخرى؟ ويذكر في هذا السياق أن معارك سابقة في لبنان وفي غزة بدأت بجلجلة مدويّة وانتهت بضعف وانكسار.

5 – نتنياهو والمعركة الداخلية:

بينما يشن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حرباً على حماس، يخوض في الوقت ذاته معركة لإنقاذ منصبه وإرثه. فـ"الملك بيبي"، كما يُطلق عليه، الذي يُعدّ رئيس الوزراء الإسرائيلي الأطول بقاءً في الحكم في تاريخ البلاد، والذي طالما تباهى بأنه حقّق الأمن والرخاء لإسرائيل، يجد نفسه في موقف حرج للغاية مع

توجيه الكثيرين انتقادات لاذعة له ولحكومته، لما اعتبروه إخفاقات أمنية واستخبارية في مواجهة هجمات حماس، التي وصفها مسؤول إسرائيلي بأنها "11 سبتمبر" بالنسبة لبلاده. وما إن اندلعت أزمة طوفان الأقصى الأخيرة حتى علت الأصوات التي تُحمّل نتنياهو المسؤولية الكاملة عمّا حدث، برغم أن الإخفاق استخباراتي وعسكري في الأساس. لكن كثيرين يرون أن هذا لا يعفي نتنياهو من مسؤوليته الشاملة عن الأزمة، كونه المقرّر الأعلى في شؤون إسرائيل الأمنية والخارجية. وقد رأى بعضهم أن رئيس الوزراء، وبعد فوزه في الانتخابات الأخيرة، تبنّى سياسة "يمين 100 في المئة" وفقاً لصحيفة هآرتس، مما قاد إلى تفجّر الأوضاع ومنح الفرصة لحماس لتنفيذ هجومها المباغت. وأضافت الصحيفة أن نتنياهو المتّهم بثلاث قضايا فساد، لا يمكنه الاهتمام بشؤون الدولة، لأن المصالح القومية ستُسخّر، بطبيعة الحال، لإنقاذه من الإدانة والسجن. وقبل الهجمات، كان الشارع الإسرائيلي غاضباً بالفعل بسبب قانون التعديلات القضائية المثير للجدل، الذي يحدّ من صلاحيات المحكمة العليا في إسقاط قرارات الحكومة وتعييناتها على أساس أنها لا تلبّي معايير المعقولية. وقد أدّى ذلك إلى حالة استقطاب شديدة، ما تسبّب في واحدة من أخطر الأزمات المحلية في تاريخ الكيان. وتعمّقت الأزمة بعد أن تعهّد الآلاف من جنود الاحتياط، من ضمنهم طيّارون في سلاح الجو – المهم جداً لقدرات إسرائيل الهجومية والدفاعية – بعدم التطوّع في الخدمة العسكرية، ما أثار المخاوف من التأثير المحتمل على استعدادات إسرائيل العسكرية.

وقد نسبت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية إلى عاميت سيغال، المعلّق السياسي الإسرائيلي الذي وصفته بأنه أحد الصحفيين المقرّبين من نتنياهو، قوله إن رئيس الوزراء "لا يمكنه الفرار من إخفاقه الممنهج وسياسة التسامح مع حماس من أجل تحقيق الاستقرار في غزة". وعبّر ستيوارت وايس، في مقال في صحيفة جيروسليم بوست، عن وجهة نظر مشابهة، حيث كتب أن صفقة مبادلة الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط بأكثر من 1000 سجين فلسطيني هي التي "غرست بذور الكارثة الحالية... وفي تلك اللحظة، أدركت حماس أن أخذ رهائن يهود هو الطريقة الأضمن لانتزاع تنازلات من إسرائيل ومواصلة أساليبهم الدموية". أما شلومو بن عامي، وهو سياسي ومؤرّخ إسرائيلي ووزير الأمن الداخلي الأسبق في حكومة إيهود باراك، فكتب في صحيفة لوس أنجليس تايمز أنه "باستبعاد أي حل سياسي في فلسطين والتأكيد..على أن للشعب اليهودي الحق الحصري في كامل أرض إسرائيل، فإن حكومة نتنياهو المتعصبة جعلت سفك الدماء نتيجة حتمية". وبينما أقرّ بأنه كانت الدماء تُراق أيضاً في عهد شخصيات تنشد السلام مثل إسحق رابين وإيهود باراك، إلاّ أنه أوضح أن "استهتار نتنياهو المتمثل في تقديم أي ثمن لشركائه في الائتلاف مقابل دعمهم له، أدّى إلى العنف... وفي الوقت ذاته، همّش السلطة الفلسطينية الأكثر اعتدالًا برئاسة محمود عباس في الضفة الغربية، معزّزاً

بذلك قوة حماس المتطرفة في غزة". وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت، في مقابلة مع القناة الرابعة بالتلفزيون البريطاني، إن هجمات حماس كانت "نتيجة لغطرسة الحكومة الحالية". وأضاف أن "رئيس الوزراء في نهاية المطاف مسؤول عن أي شيء يحدث وأي شيء لا يحدث. وهو [نتنياهو] مسؤول على وجه الخصوص لأنه ضمّ إلى حكومته شركاء شوفينيين متعصبين وحشيين، وجعلهم مسؤولين عن الأمن الوطني".

من ناحية أخرى، كتب وزير الدفاع الليكودي السابق موشيه يعلون في منشور على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، أن نتنياهو يجب أن يدفع ثمن فشله وطالبه بالاستقالة. لكن مع ذلك، فإن غالبية المحلّلين يرون أن نتنياهو سيظل في منصبه لبعض الوقت، على الأقل إلى الانتهاء من الحرب التي أعلنتها إسرائيل على حماس، والتي شبّهها البعض بحرب عام 1973، التي كانت أيضاً مباغتة لإسرائيل. وفي أعقاب تلك الحرب، أُلقِي باللوم على القيادة الإسرائيلية، ولا سيما رئيسة الوزراء آنذاك غولدا مائير ووزير دفاعها موشيه دايان، لرفضهما في الأعوام السابقة أي مساعٍ دبلوماسية كانت تهدف إلى تحقيق السلام مع مصر. ورأى البعض أن نتنياهو فعل الشيء ذاته بتجاهله جهود الوساطة المصرية لإبرام هدنة طويلة الأجل بين إسرائيل وحركتي حماس والجهاد. وعلّق المحلّل الإسرائيلي عامتي سيغال على الموضوع بالقول : "أظن أنه كما كان الحال في حرب 1973، فإنه عند انتهاء الحرب الحالية، لن تبقى شخصية واحدة سياسية أو عسكرية في موقعها الذي كانت فيه في السادس من أكتوبر(أي قبل هجمات حماس). وقد علّمنا التاريخ أن الحروب الفاشلة تؤدّي إلى تغيير الحكومة". ورأى محلّلون إسرائيليون أن الطريقة التي ستنتهي بها الحرب الحالية في غزة ستحدّد مدى الضرر الذي سيلحق بحكومة نتنياهو ومستقبله السياسي، في حين أن آخرين، مثل الكاتب في صحيفة وولستريت جورنال، ويليام أيه غلاستون، يعتقدون أن "هجمات حماس تمثّل بداية النهاية بالنسبة لبنيامين نتنياهو بالذات". ويبدو، بغضّ النظر عن الطريقة التي سيُنهي بها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأزمة الحالية، فإنه مما لا شك فيه أن تأثيرها على مستقبله السياسي لن يكون جيّداً. ويضيف سيغال: "لا أعرف التوقيت بالضبط، ولكن سيكون من الصعب عليه للغاية الاستمرار في الحياة السياسية". وفي تعليق على ذلك، رأى الناشط اليميني، ومحامي حركة «إم ترتسو» الصهيونية المتطرفة، نداف هعتسني، أن «اتّهام نتنياهو لرؤساء المنظومة الأمنية، الذين من المفترض أنه يقود معهم سيْر المعركة باتجاه النصر، هو فعلٌ مُدمّر». وأضاف، في مقالة في صحيفة «إسرائيل اليوم»، إنه «على الرغم من أن بعض ما قاله نتنياهو قد يكون معه حق فيه، إلاّ أن أقواله ليست حكيمة، وغير أخلاقية، وخصوصاً أنها وردت في أيام نحتاج فيها إلى أن نُمسك بأيدي بعضنا البعض». ولفت هعتسني إلى أن أكثر ما هو مُقلق هو أن هذه الأقوال «كشفت أن من عليه قيادتنا

وإخراجنا من الكارثة التي حلّت بنا، منشغلٌ بلجنة التحقيق التي ستُشكّل (بعد نهاية الحرب)، وبأموره الشخصية ومسيرته السياسية»، معتبراً أن «التدوينة الليلية فقط تُكمّل الصورة الكليّة لسلوك نتنياهو في خضمّ الحرب المصيرية الجارية»، والذي تمثّل في إصراره على عدم قول «ما هو بديهي»، ومفاده «أنا كرئيس للوزراء أتحمّل المسؤولية عن الهجوم»؛ على رغم أن هذا القول، وفقاً لهعتسني، «لن يشكّل بالضرورة تهمة؛ فالحقائق والمعلومات التي سيُحقَّق فيها بعد الحرب هي التي ستقرّر من هو المذنب والمتّهم؛ ولكنه يحمل أهمية كبيرة على مستوى المجتمع الإسرائيلي، الذي يحتاج إلى أن يشعر بأن لديه قائداً وأباً». وذكّر هعتسني بأنه «بعد مرور 20 يوماً على حرب يوم الغفران عام 1973، وعلى الرغم من المفاجأة والفشل، وغزو الجيشين (المصري والسوري) لأرضنا، نجح الجيش الإسرائيلي بالفعل في الوصول إلى الجانب الآخر من قناة السويس، على بعد 100 كيلومتر من القاهرة، وكذلك الأراضي السورية، وقصف المُدن من هناك»، بينما الآن «بعد مرور ثلاثة أسابيع ونصف أسبوع على بدء الحرب، تمنع القيادة الإسرائيلية الجيش من القيام بما كان ينبغي القيام به قبل أسبوع أو أكثر، أي اتخاذ القرار بالاجتياح البري». وحمّل الناشط اليميني، رئيس الوزراء، الذي «يختبئ خلف كابينيت الحرب، ويؤثّر أيضاً على قرارات الكابينيت الموسّع، طبقاً لما يردّده وزراء الأخير»، مسؤولية التباطؤ، معتبراً أن «ما تلقّيناه حتى الآن كان نقيضاً لما أُعلن عنه بشأن توسيع العملية البريّة؛ وتبدّى ذلك في الخضوع للإملاءات الأميركية بإدخال المساعدات إلى غزة، والتحرّكات الميدانية البطيئة»، والتي «لن تسمح بتحقيق أهداف الحرب المعلنة، وهي سحق حماس وتدميرها». وأقرّ هعتسني بأنه «كان واضحاً منذ يوم السبت الأسود، أن مسيرة نتنياهو وصلت إلى نهايتها. وبالرغم من كلّ الانتقادات ضدّه، فكّرتُ أنه سيكون مفيداً أن يُعطى فرصة ليقود الحرب، وذلك من أجل الوحدة والتكاتف. ولذلك سُعِدت أيضاً عندما انضمّ غانتس إلى الكابينيت». واستدرك بأنه «إذا كان رئيس الوزراء فاقداً للحزم والقيادة اللذين تحتاج إليهما إسرائيل اليوم، وينشغل في التفكير بمصيره الشخصي، وإلقاء التهم واللوم على الآخرين، فعلى قيادة الليكود أن تفحص إمكانية تنصيب قائدٍ ثانٍ من داخل الحزب». وأضاف: «لقد حان الوقت لكي يتحلّى الليكوديون بالقوّة ويقرّروا ما إن كان رئيس كتلتهم مؤهّلاً لقيادتنا... فهذه ليست لعبة مقاعد سياسية، بل قضية وجودية؛ والأهداف التي وضعتها الحكومة – القضاء على حماس وإطلاق سراح المختطفين – هي إكسير الحياة بالنسبة إلى الدولة والمجتمع الإسرائيليَّين. ولذلك، هذه الحرب يجب أن يقودها من يُكرّس تأمّلاته الليلية لمصيرنا الجماعي فقط (لا لتأمّلاته في مصيره ومستقبله السياسي)». وطالب زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، بإقالة رئيس الحكومة الحالي نتانياهو فوراً، واستبداله بشخصية أخرى من حزب الليكود الحاكم. ووفقاً للقناة الإسرائيلية 12، فإن ليبرمان يصرّ على إقالة نتانياهو "حتى في ظل استمرار

الحرب". وهو اتّهمه بالمسؤولية عن الفشل في أحداث السابع من تشرين الأول ومحاولته التهرّب من المسؤولية وإلقائها على آخرين. وفي السياق، كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية عن وثيقة سريّة تسلّمها رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو من ليبرمان، الذي كان وزيرًا للدفاع عام 2016، تحذّر من نقل حركة المقاومة الإسلامية "حماس" المعركة الدائرة حالياً إلى الداخل الإسرائيلي. ويأتي نشر الوثيقة في ظل اتهامات داخلية إسرائيلية لنتنياهو بالتقصير والفشل في "توقّع" عملية "طوفان الأقصى" التي نفّذتها كتائب القسّام وفصائل المقاومة الفلسطينية في مستوطنات ومواقع عسكرية إسرائيلية داخل غلاف غزة يوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول.

وضمن هذه الأجواء، تتزايد المطالبات داخل إسرائيل بضرورة محاسبة نتنياهو، الذي ألقى المسؤولية عن "الإخفاق الأمني" عن ظهره وحوّلها على أجهزته الأمنية والاستخباراتية، بعد مقتل 1400 إسرائيلي ووقوع أكثر من 240 أسيرًا في أيدي المقاومة الفلسطينية. وتضمّنت وثيقة ليبرمان عبارة تقول إنّ حركة "حماس تخطّط لنقل المعركة إلى داخل إسرائيل عبر احتلال المستوطنات وأخذ الرهائن". وكان ليبرمان قد أوصى نتنياهو في الوثيقة المصنّفة "سريّة"، بإطلاق مبادرة عسكرية إسرائيلية، قبل منتصف عام 2017، وحذّره من تأجيل ذلك، مشيرًا إلى أن التأجيل "سيكون خطأ فادحًا له عواقب بعيدة المدى على إسرائيل". ورأى وزير الأمن الإسرائيلي السابق أن ذلك يهدف إلى تفادي "آثار العملية على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، وعلى وعي مواطني إسرائيل وصورتها ومكانتها في المنطقة"، وفقًا لما أفادت صحيفة "يديعوت أحرونوت". والوثيقة كانت قد تضمّنت 11 صفحة، فصّل فيها ليبرمان نوايا حركة "حماس"، وأوضح أن الهدف من عمليتها هو "تدمير إسرائيل بحلول عام 2022، وتحرير كل فلسطين". وسلّط ليبرمان، في وثيقته، الضوء على تطور القدرات العسكرية للفصائل الفلسطينية، وازدياد عدد مقاتليها. لكن الوثيقة التي صُنّفت "سريّ للغاية"، لم تلق اهتمامًا من أي مسؤول إسرائيلي، بمن فيهم نتنياهو نفسه. وكان الجيش الإسرائيلي قد وعد المسؤولين في تل أبيب، بإجراء تحقيق كامل لمعرفة سبب الإخفاق في صد هجوم السابع من أكتوبر، موضحًا أن الهجمات "كانت ممكنة بسبب سلسلة من الإخفاقات" خلال السنوات الأخيرة، "لا لساعات أو أيام أو أسابيع"، وفق ما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية.

من ناحية أخرى، شنّت صحف عبرية عدة هجوماً على رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، ودعت إلى إزاحته بشكل فوري عن الحكم، بسبب ما وصفتها بالكوارث التي تسبّب بها، وعدم أهليّته للقيادة خلال العدوان على غزة. وقالت صحيفة هآرتس في افتتاحيتها: "يجب إبعاده الفوري عن دفّة الحكم، موقعه الوظيفي الأخير، الذي حمّل قادة الأمن مسؤولية هجوم حماس. ومع أنه شطبه في صباح اليوم التالي، واعتذر من طرف فمه،

فإن على كل مواطن في إسرائيل، وعلى رئيس الدولة، والنوّاب، وأعضاء الحكومة وقادة جهاز الأمن، أن يستوعبوا مرة واحدة وإلى الأبد، أن استمرار ولاية نتنياهو كرئيس للوزراء في هذه الساعة المصيرية هو بمثابة مراهنة على مستقبل إسرائيل". وأضافت الصحيفة: "كل جرائم نتنياهو السياسية، التي يقصر اليراع عن وصفها، تتقزّم في ضوء العمل السائب الذي اتخذه ضد قادة جهاز الأمن في وقت الحرب". وأشارت إلى أنه "لا توجد أي أهمية لاعتذاره، فهو لا يعبأ بالندم ولا حتى بالتوبيخ من جانب بيني غانتس، الذي يستعد المرّة تلو الأخرى لأن يضحّي بحياته السياسية كي يحاول إنقاذ إسرائيل من يدي أكثر زعمائها تسيّباً على مدى أجيالها". وتابعت: "لقد اعتذر نتنياهو لأن الرسالة وصلت، والمهمة نفّذت؛ حشو آلة السم انتهى بنجاح. الأبواق فهمت جيّداً من ينبغي ومن لا ينبغي تصفيته جماهيرياً. والآن يمكن شطب البوست والعودة إلى التظاهر بالرسمية والمسؤولية والدعوة إلى الوحدة؛ الاعتذار ومواصلة الكذب عن إسناد كامل لكلّ قادة أذرع الأمن". وقالت الصحيفة: "ماذا يساوي الاعتذار على لسان رجل متهكّم؟ فالويل للدولة التي يقودها في اللحظة الأصعب في تاريخها، والويل للجنود وللمواطنين الذين تؤتمن حياتهم بين يديه". ودعت كافة المسؤولين لدى الاحتلال إلى إسقاط نتنياهو عن الحكم فوراً، لأنه من غير المتوقع أن يقوم شخص مثله بفعل الصواب والاستقالة من تلقاء نفسه.

من جانب آخر، قالت صحيفة معاريف، إن استطلاع رأي لمعهد الحريّة والمسؤوليّة في جامعة رايخمن، أظهر ضعف التأييد الجماهيري لنتنياهو. فالتأييد ينخفض في أوساط مصوّتي الائتلاف ومصوّتي المعارضة، واستمراراً لتآكل التأييد خلال الأشهر الأخيرة. وأوضح الاستطلاع، أنه في كل العيّنة المستطلعة، بلغت علامة التقدير التي أُعطيت لنتنياهو 3.9. ولغرض المقارنة، فإن علامة التقدير التي تلقّاها بيني غانتس هي 5.3، وعلامة رئيس الأركان هليفي هي 5.9. وأشار الاستطلاع إلى أن أغلبية الجمهور الإسرائيلي غير راضية عن أداء حكومة نتنياهو، بعد عملية طوفان الأقصى. وتبلغ نسبة غير الراضين عن أداء الحكومة في أوساط مصوّتي الائتلاف 57 في المئة، بينما في أوساط مصوّتي المعارضة يصل معدّل غير الراضين الى 90 في المئة. وقال الاستطلاع إن 43 بالمئة من جمهور الاحتلال يؤمن بأنه لا حاجة بإسرائيل للالتزام بأحكام القانون الدولي، في الهجوم على غزة، في حين قال 22 بالمئة إنهم يوافقون على الالتزام بحدٍ معيّن؛ إضافة إلى 36 بالمئة قالوا بضرورة الالتزام الكامل.

6 – خاتمة:

وحده بنيامين نتنياهو هو المسؤول عن الكارثة التي حلّت بإسرائيل. وأياً كانت ردّة فعله الآن على عملية "السبت الأسود" في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، فلن يكون لذلك أي معنى. بهذه العبارات يمكن أن نلخّص رأي العديد من الكتّاب الإسرائيليين بشأن العملية التي نفّذتها حركة حماس الفلسطينية الإسلامية، وأصابت الآلاف من الإسرائيليين بين قتيل وجريح وأسير ومفقود. ففي مقال تحت عنوان "مهما حدث في هذه الجولة من الحرب بين إسرائيل وغزة فقد خسرنا بالفعل"، قال الكاتب في صحيفة هآرتس، حاييم ليفينسون، إن كل ما تفعله إسرائيل من الآن فصاعداً لن يكون له أي معنى، حتى لو عثرت على محمد الضيف – قائد كتائب عزّ الدين القسام التابعة لحماس– في مخبئه وقدّمته للمحاكمة، فلن يكون لذلك أي معنى، إذ إن الخسارة اكتملت مع الصفعة الأولى، وكل ما يأتي بعد ذلك "كلام فارغ"، بحسب قوله. وتهكّم الكاتب من إطلاق الجيش الإسرائيلي اسم "عملية السيوف الحديدية" على ما قام به من تصدٍ للهجمات الفلسطينية، قائلاً إن هذه العملية هي في واقع أمرها "عملية سقوط السراويل"، مُبيّناً أن كل الجيش الإسرائيلي وجهاز أمن الشاباك، وما لديهما من طائرات مسيّرة وأجهزة تنصّت متطورة وذكاء بشري وقدرة على استنزاع المعلومات من المصادر البشرية، ناهيك عمّا يستخدمانه من ذكاء اصطناعي، وما يُطلَق عليه "عباقرة وحدة النخبة (سيغنيت 8200)، كل هذه الوسائل لم تكن لديها أدنى فكرة عمّا كان يُخطّط له في الخفاء. وهو ما جعله يجزم بأن نجاح "حماس" في هذه العملية كان حدثاً استراتيجياً بالنسبة لدولة إسرائيل، إذ أدّى إلى انهيار الشعور بالأمان بين الإسرائيليين وكشف عورة الجيش الإسرائيلي ووهنه. وقال إن كل هذا يعزّز الشعور المتنامي بين الإسرائيليين بغياب الدولة والقيادة، لافتاً إلى أن الأمر لم يعد "لو حدث لي شيء ما فإن شخصاً ما سيهبّ لنجدتي"؛ فها هم الناس يتعرضون للأذى ولم يجدوا من يُسعفهم. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ سلوك المقاومة في قطاع غزة، خصوصاً حركة حماس، يُنبئ عن إدراك عميق ودقيق للمشهد الداخلي لكيان الاحتلال، على مختلف الصعد السياسية والمجتمعية والنفسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية. وبالتالي فإنّ عملية السابع من أكتوبر/تشرين الأول، من حيث توقيتها ومفاجأتها للاحتلال وقدرتها العسكرية على إخراج فرقة غزة عن الخدمة وإلحاق هزيمة حاسمة بها، تُعزّز من فرضية أنّ التوافق الاستخباري والمعرفي للمقاومة في غزة أصبح حقيقة من حقائق الصراع، وأنّ مسار توظيف هذه المعرفة النوعية للبيئة الداخلية للاحتلال سيستمر، وقد يأخذ أشكالاً مختلفة من تطورات المعركة.

وفي السياق، اعتبر القائد السابق لشعبتي العمليات والتخطيط في الجيش الإسرائيلي، غيورا آيلاند، والذي تولّى في الماضي منصب رئيس مجلس الأمن القومي، أنه "لا يمكن إنهاء الحرب من دون انتصار على حماس. وهذا أمرٌ لم أقله في حياتي من قبل. وأي شيء أقل من ذلك سيكون رهيباً لدولة إسرائيل".

وفي الخلاصة، فان الشيء الذي بات ثابتاً وحتمياً بعد معركة "طوفان الأقصى" هو فشل المشروع الصهيوني في تطويع الإنسان الفلسطيني. فخلال ثلاثين عاماً من الاحتلال البريطاني، وخلال خمسة وسبعين عاماً من إنشاء الكيان الإسرائيلي، لم يتوقف الشعب الفلسطيني عن الانتفاضة والثورة والتضحية بسخاء. ولم تنفع معه كافة أشكال القهر والتهجير والتدمير والمعاناة والإغراء؛ وكلّما ظنّ الصهاينة أنهم نجحوا في الإخضاع كلّما ظهرت انتفاضة تُعيدهم للمربّع الأول، كما في الانتفاضة المباركة 1987–1993، وكما في انتفاضة الأقصى 2000–2005، وكما في الحروب التي خاضتها غزة، وفي انتفاضة القدس وغيرها. ولذلك لم يكن غريباً أن تقول صحيفة هآرتس "إننا نواجه أصعب شعب في العالم". وها هو "المارد" الفلسطيني المقاوم يفرض برنامجه على العالم من جديد. والشيء الثابت والدامغ ايضاً هو فشل "إسرائيل" في تقديم نفسها كشرطي للمنطقة. فبعد حالة العجز والفشل الذاتي في التعامل مع المقاومة الفلسطينية، وبعد سقوط نظرية الأمن، وانهيار الردع، وانكشاف أن "نِمرها" هو " نِمر من ورق"، لم تعد "إسرائيل" قوّة يعتمد عليها الغرب في الهيمنة على المنطقة، ولا قوّة موثوقة تلجأ إليها دول المنطقة في حل نزاعاتها، وفي حسم صراعاتها مع أعدائها. وغالباً ما ستفشل "إسرائيل"، وإلى الأبد، في ترميم الصورة البائسة والمذلّة التي ظهرت عليها في غضون معركة "طوفان الأقصى". والأمر الأهم هو سقوط فرضية إمكانية إغلاق الملف الفلسطيني تعسفياً بينما تتم عملية التطبيع مع البلدان العربية والإسلامية، بحيث يتم الاستفراد بالفلسطينيين وعزلهم عن بيئتهم العربية والإسلامية، وفرض الرؤية الصهيونية في تسوية الملف الفلسطيني. وهذا ما تفاخر به نتنياهو في خطابه في الأمم المتحدة عندما رفع صورة خريطة فلسطين المحتلة بالكامل في شهر أيلول/ سبتمبر الماضي. في حين أثبتت عملية "طوفان الأقصى" أنه لا يمكن تجاوز الشعب الفلسطيني وحقوقه؛ وأن المقاومة قادرة على أن تقول كلمتها الاخيرة، وأن تفرض شروطها على "اللعبة" باكملها. وبالتالي فإن مسارات التسوية السلمية المزعومة والتطبيع الخياني المذل مصيرها الفشل طالما ظل الاحتلال قائماً. كما أن التفاعل الإيجابي الواسع للشعوب العربية والإسلامية وأحرار العالم في نصرة الشعب الفلسطيني ومقاومته، يُظهر أن عملية التطبيع هي قشرة سطحية رسمية، مرتبطة بمصالح بعض الأنظمة والأشخاص، ما تلبث أن تزول بزوال تلك المصالح، أو بنزول دُعاة التطبيع عن سدَّة الحكم.